العنف ضد المرأة
ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منه

■ د. سعاد عبدالكريم على أبو ترابة*

● تاريخ استلام البحث 2021/06/5م ● تاريخ قبول البحث 2021/07/30م

■ **الملخص:**

العنف ضد المرأة في أي مجتمع هو بالتأكيد مرهون بمكانة المرأة في هذه المجتمعات، إذ إنه ينخفض بين أوساط المتعلمات وصاحبات الدخل المستقل .

وظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل مكان أينما كانت وإن اختلفت أشكالها فالعنف ضد المرأة لا يعرف الحدود الجغرافية أو الحضارية.

وتعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات رعاية الأسرة على توفير أساليب الحياة الأسرية السليمة التي تتمكن بواسطتها من أداء وظائفها المختلفة أداء كاملا، وتتعامل الخدمة الاجتماعية مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية من خلال اتباع طرق علمية منظمة يمارسها أخصائيون اجتماعيون معدون إعداداً علمياً ومهنياً، ومن هنا جاءت فكرة القيام بهذه الدراسة وذلك للكشف عن الدور الذي تلعبه مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة .

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة، الخدمة الاجتماعية

abstract:

Violence against women in any society is certainly dependent on the status of women in these societies, as it decreases among the educated and independent income groups.

The phenomenon of violence against women is a global phenomenon that women

* محاضر بقسم علم الاجتماع – كلية التربية ناصر - جامعة الزاوية Email: soadabutraba@gmail.com

suffer from everywhere, wherever they may be, even if its forms differ. Violence against women does not know geographical or cultural boundaries

The profession of social work in family care institutions provides healthy family lifestyles through which it is able to fully perform its various functions. Social service deals with many cases and social phenomena by following organized scientific methods practiced by social workers with scientific and professional preparation, hence the The idea of doing this study in order to reveal the role played by the profession of social work in facing the phenomenon of violence against women

Keywords: Violence against women, social service

■ المقدمة:

لقد تعرضت المرأة منذ العصور القديمة إلى عدة أشكال ودرجات متباينة من العنف فقد تعدد العنف الموجه ضد المرأة من العنف المادي والإيذاء الجسدي والقتل والضرب إلى العنف المعنوي وتحطيم الشخصية والسخرية منها والتقليل من شأنها وحرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعية والسياسية والقانونية والنظر لها على أنها مخلوق تابع للرجل من الدرجة الثانية على مر العصور قاست المرأة شتى أنواع التميز النفسي والاجتماعي بينها وبين الرجل وربما ظاهرة وأد البنات التي كانت تمارس في العصور الجاهلية وإهمال تربيتهم والعناية بهم وجعلهم أكثر عرضة للمرض والموت كانت أكثر الأدلة على عنف الرجل والمجتمع على المرأة واحتقار شانها وقيمتها وإهدار إنسانيتها وفى العصور اليونانية أيضا كثيرا ما قدمت المرأة قرابين لإلهة اليونان والإغريق وألقيت المرأة للوحوش في الساحات والاحتفالات في العصور الرومانية ولأن المجتمع الذي تعيش فيه المرأة هو الذي يحدد نظرتها وأهميتها فقد قاست المرأة إلى جانب العنف المادي والجسدي عنف آخر وهو العنف المجتمعي وهو في نظري يعتبر السبب الرئيسي في إشكال العنف ضد المرأة فلو حظيت المرأة بتقدير من المجتمع لما لاقت هذه المصائب والشدائد على مر تاريخها فقد كانت النظرة المجتمعية للمرأة أقرب إلى الرقيق وأنها مخلوق تابع للرجل لهذا حرمها من حقوقها الاجتماعية والتعليمية والسياسية حتى حقها في اختيار شريك حياتها بل لم يكتف بهذا بل فرض عليها عادات وتقاليد صارمة مثل ختان الإناث والزواج المبكر والذى هو أول عنف تواجهه الأنثى في حياتها متجاهلين الاضرار الصحية

والجنسية والنفسية التي تقع على المرأة وفي ظل التقدم والتطور الحضاري كان من المتوقع أن تنال المرأة حقوقها واحترام لقيمتها إلا إن العنف ضد المرأة لم يتراجع بل ازداد في الشدة والضراوة والقسوة فقد حصلت المرأة على حقوقها نظريا فقط، إما على أرض الواقع لا اثر ولا قيمة لهذه الحقوق على أرض الواقع المجتمعي فمازال فكر ونظرة بعض الرجال إلى المرأة كما هي لم تتغير لذلك كان الدافع الرئيسي للبحث هو التعرف على فكر الرجل اتجاه المرأة في القرن العشرين وكيف ينظر إليها أملا في إصلاح الوضع الاجتماعي وتغير النظرة القديمة اتجاه المرأة في المجتمع فيجب التدخل الاجتماعي للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها تماما من خلال أنماط معينة من الاتصالات بالإضافة إلى الطرق المختلفة التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي حل هذه المشكلة والحد منها بشكل نهائي.

■ **الإطار العام للبحث:**

أولا – مشكلة الدراسة

كرم الله المرأة وجعل لها مكانة في الإسلام وفى المجتمع ويتمثل هذا التكريم في المحافظة على حقوقها والدفاع عنها وأنزل الله كثيرا من الآيات التي تحث على المعاملة بالمعروف وقد أوصى» **النبي صلى الله عليه وسلم** «في أحاديث متفرقة منها قوله «ﷺ «(استوصوا **بالنساء خيرا**) وبالرغم من وجود النصوص الدالة على حقوق ومكانة المرأة إلا إن هناك البعض يسيء للمرأة خلال ممارسة السيطرة والعنف عليها.

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 إن العنف ضد النساء (هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسرا أو تعسفا سواء حدث ذلك في مكان عام أو فى الحياة الخاصة). وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فيينا 1993 بين العنف والتمييز ضد المرأة وأشار إلى ذلك في الفقرة (38) بأن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف [1]

وظاهرة العنف ضد المرأة كونها أنثى ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل مكان وأينما كانت وإن اختلفت أشكالها، فالعنف ضد المرأة لا يعرف الحدود الجغرافية أو الحضارية ولا يقتصر على مجتمعات وإنما ينتشر في مختلف الطبقات الاجتماعية وفى المستويات التعليمية والاجتماعية والمهنية المتعددة والمتنوعة.

لذا فإنها ذات أهمية بالغة لدى جميع المستويات سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية [2] وتستقطب ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل اهتماما عالميا، وقد بدا ذلك جليا من خلال الندوات الدولية، والأبحاث والدراسات التي طرقت هذا المجال. كذلك ظهرت أشكال عديدة من العنف بدرجات متفاوتة، مما حدا بالأكاديميين وعلماء النفس والفلاسفة والأخصائيين الاجتماعيين إلى السعي لإيجاد قوانين وتشريعات تحمى المرأة والطفل من أشكال العنف المتعددة.

وانطلاقا من أهمية دور المرأة في عالمنا المعاصر، قررت الأمم المتحدة تخصيص عام دولي للمرأة في العام 1975، وعقد للمرأة من خلال الأعوام 1979 – 1985 تحت شعار " مساواة، تنمية، سلام " كما عقدت الأمم المتحدة أربعة مؤتمرات دولية للمرأة: في المكسيك عام 1975م، وكوبنهاجن عام 1980م ونيروبي عام 1985م، وبكين عام 1995م. وقد أقر مؤتمر بكين منهاج العمل الدولي، وإعلان بكين، الذي نصت الفقرة 29 منه على ضرورة منع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة. أكد منهاج العمل الدولي للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة على ضرورة اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ودراسة أسباب ونتائج هذا العنف وفعالية التدابير الوقائية في هذا الصدد [3].

واعتبرت تلك السنة نقطة تحول في مسيرة المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والأسرية وحظي موضوع العنف ضد المرأة اعتبارا من ذلك التاريخ بالكثير من الاهتمام. وقد أنضمت ثلاث عشر دولة عربية من الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في هذا المؤتمر وذلك من أجل المحافظة على حقوق المرأة وحمايتها من كل أشكال العنف. وقد شرعت كثير من الدول العربية قوانين لحماية المرأة من العنف. [4]

إلا إننا نجد أنه مازال يمارس ضد المرأة في أماكن متفرقة من العالم العربي، خاصة داخل الأسرة العنف ضد المرأة في أي مجتمع هو بالتأكيد مرهون بمكانة المرأة في هذه المجتمعات، إذ إنه ينخفض بين أوساط المتعلمات وصاحبات الدخل المستقل وفي المدن ويرتفع عند غير المتعلمات والعاطلات عن العمل وفى الريف ويتأثر بسبب قلة عدد المتعلمات والنظرة الدونية للمرأة والتي كرستها التقاليد والأعراف والتفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية في مشروعية بعض حالات العنف ضد المرأة وتأثر القيم التربوية

بهذه التقاليد والأعراف والنصوص بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأسر الكبيرة والتي تنتظم في إطار عشائري يجمعها مع بقية الأسر بتقاليد وممارسات يلزم جميع أفراده بها تكون سمة تميزه عن بقية الأطر الأخرى وتحجم حريات أفراده، وغالبا ما تقع المرأة ضحية لهذا التحجيم، ويعتبر العنف الأسرى أكثر أنواع العنف شيوعا ويشتمل على الضرب والإيذاء من قبل الزوج أو أهل الزوج وعدم تعليم النساء أو السماح بالتعليم لمراحل معينة (الابتدائي)غالبا والحرمان التعسفي من الحرية بدافع الحفاظ على الدين أو السمعة والتزويج بالإكراه والإجبار على التسول والقتل بدافع المحافظة على الشرف

وتشير الدراسات الحديثة إلى ازدياد ملحوظ في العنف ضد النساء ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعرض أكثر من خمسة ملايين من النساء للعنف عام 1999م، بنسبة واحدة لكل أربع نساء تعرضن للعنف مرة واحدة في حياتهن على الأقل.

أما المجتمعات العربية فالأمر لا يختلف كثيرا. فلقد ثبت من خلال إحدى الدراسات أن 38 ٪ من مجمل حالات العنف في الوطن العربي موجه ضد الزوجات. ففي الأردن اعترف 38 ٪ من الزوجات ضمن عينة شملت 12000 أسرة أردنية يتعرضن للعنف[5]

أما في المجتمع الليبي فإنه ليس محصنا ضد حدوث مثل هذه الممارسات إلا إنه لا توجد إحصاءات دقيقة حول هذه الظاهرة ومهما يكن شكل هذه الإحصاءات ومدى دقتها إلا إنها تبقى أقل من الواقع الحقيقي للعنف الأسرى نظرا لأنه غالبا ما يحدث خلف أبواب مغلقة ويبقى الكثير منه طي الكتمان حفاظا على الخصوصية الأسرية ومراعاة عديد الاعتبارات المؤثرة في هذه المشكلة في المجتمع الليبي لا يزال بحاجة إلى الكثير من الجهود لمعرفة حجم هذه المشكلة وأسبابها والعوامل المرتبطة بها والحد من حدوثها ومعرفة الطريقة المثلى لموجهتها ، أما بالنسبة للعنف ضد المرأة فالشواهد عليها كثيرة في المؤتمرات والندوات.

وتعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات رعاية الأسرة على توفير أساليب الحياة الأسرية السليمة التي تتمكن بواسطتها الأسرة من أداء وظائفها المختلفة أداء كاملا، وتصنع هذه المؤسسات مجموعة من الأهداف العامة تقود مختلف أوجه النشاط بها وهذه الأهداف علاجية ووقائية وتنموية.

وعبر تفعيل المهنة يمكن الوصول إلى معالجة هادفة تعتمد على جهود الأخصائيين

الاجتماعيين المؤهلين وعلى الطرق العلمية المدروسة التي تخدم المجتمع وأفراده، ويمكن التوصل إلى تغييرات إيجابية في سلوكيات المجتمع ومشكلاته وظواهره الاجتماعية . من هنا جاءت فكرة القيام بهذا البحث وذلك للكشف عن الدور الذي تلعبه مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة ومن المنطلق يمكن تحديد مشكلة البحث في الآتي: **دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة.**

- **ثانيا: أهمية الدراسة:**

1 – ازدياد العنف داخل الأسرة مما أدى إلى ازدياد معدلات التفكك الأسرى والهجر والطلاق.

2 – إن ظاهرة العنف بدأت تزداد بشكل ملحوظ وملفت للنظر وخاصة عمليات التحرش الجنسي التي تواجه المرأة والفتاة في الشارع.

3 – إن النظرة القديمة للمرأة على أنها مخلوق ضعيف أقل شأنه من شأن الرجال في المنزلة والمكانة الاجتماعية أمر موجود في عصرنا هذا.

- **ثالثا: أهداف الدراسة:**

1 – التعرف على ظاهرة العنف ضد المرأة.

2 – التعرف على أسباب العنف ضد المرأة.

3 – التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف ضد المرأة.

4 – التعرف على بعض المقترحات لمواجهة العنف ضد المرأة.

- **رابعا: تساؤلات الدراسة:**

1 – ما أنواع العنف ضد المرأة؟

2 – ما أسباب العنف ضد المرأة؟

3 – ما الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة؟

4 – ما المقترحات لمواجهة العنف ضد المرأة؟

- **خامسا: مفاهيم الدراسة:**

إن تحديد المفاهيم في أي بحث علمي يعتبر أمرا مهما، لتسهيل إدراك ما يشمله من معاني وعبارات لأي قاريء، وفى هذا البحث سوف نستخدم المفاهيم التالية:

1 – مفهوم الدور.

2 – مفهوم الخدمة الاجتماعية.

3 – مفهوم العنف.

1 - **مفهوم الدور:**

يعنى السلوك المتوقع من يشغل مكانة أو مركزا معينا وذلك من خلال مجموعة من الحقوق والواجبات للشخص في موقف معين، وما يقوم به من أعمال وما يقوم به الآخرون في المواقف من مشاعر وأحاسيس ومشاعر الآخرين وأحاسيسهم والتفاعل الذي يتم بين الشخص والآخرين وتختلف باختلاف شخصية الفرد وحاجاته ودوافع الدور ذاته ومدى اتفاق الفرد واختلافه مع الآخرين في موقف التفاعل.[6]

وإذا نظرنا إلى مفهوم الدور في إطار هذه الدراسة فيمكن تحديده بأنه السلوك المتوقع من الأخصائية الاجتماعية والذي تمارس فيه مجموعة من الواجبات المهنية لمساعدة المرأة التي تعاني من العنف لمواجهة مشكلاتهن.

2 - **مفهوم الخدمة الاجتماعية:**

تعرف الخدمة الاجتماعية بأنها: «فن الممارسة وذلك الفن يرتبط بالمهارة في الأداء لتحقيق عملية المساعدة المهنية وهذا الفن أو تلك المهارة يقوم على مكونات من العمليات ».[7]

كما أيضا يعرفها (**عبد الفتاح عثمان**): بأنها خدمة فنية تهدف لمساعدة الناس أفراد أو جماعات لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم ورغباتهم.[8].

وإذا نظرنا إلى المفهوم الإجرائي للخدمة الاجتماعية في إطار هذا البحث فإنه يمكن تعريفها بأنها: نشاط مهني تقوم به الأخصائية الاجتماعية في مؤسسات رعاية الأسرة وذلك لمساعدة المرأة التي تعاني من العنف على تخطى مشاكلها وتنمية قدراتها وتحقيق مستوى حياة أفضل معتمد على مجموعة من العمليات.

3 - **مفهوم العنف:**

يعرف العنف « على انه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس يترتب عنه أذى جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو تهديداً من هذا القبيل سواء حدث هذا في الحياة العامة أو الخاصة ».[9]كما يعرف العنف "على أنه ظاهرة اجتماعية واكبت المجتمعات وتطورها منذ بدء الخليقة والى الآن واختلفت نظرة المجتمعات حيث اعتبرتها عنوانا للقوة والسلطة وأدركت مجتمعات أخرى خطورة ظاهرة العنف ونظرت إليها بوصفها مشكلة اجتماعية خطيرة يجب محاربتها والقضاء عليها".[10]

4 - **مفهوم العنف ضد المرأة:**

عرف العنف في العلوم الاجتماعية بأنه: استخدام الضبط أو القوة استخداماً مشروعاً أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.[11]

● **سادساً: ظاهرة العنف ضد المرأة:**

أي عمل أو تصريف عدائي أو مؤذى أو مهين، يرتكب بأي وسيلة، وبحق أي امرأة لكونها امرأة ويؤدى إلى معاناة جسدية وجنسية ونفسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب أو عبر إجبارها على البغاء، أو إنكار كرامتها الإنسانية، والانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية، ويتراوح ما بين الإهانة بالكلام حتى القتل.

1 - **أسباب العنف ضد المرأة:**

هناك العديد من العوامل التي تسهم في حدوث العنف والإساءة ضد المرأة فالعنف لا يولد من فراغ وإنما هو نتاج ظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية وعوامل نفسية مختلفة وهي على النحو التالي:

1 - عملية التنشئة الاجتماعية.

2 - تعاطي المخدرات والكحوليات.

3 - العزلة الاجتماعية ونقص المساندة للأسرة.

4 - الصراعات الزوجية ونقص مهارات التواصل.

5 - الرغبة في الهيمنة والتحكم (النظام الأبوي).

6 - خبرات الإساءة في الطفولة.

● **سابعاً: أنواع العنف ضد المرأة:**

أنواع كثيرة من العنف المستخدم ضد المرأة من قبل الرجال الموجودين في كل مكان في الأسرة والعمل وأماكن الترويح والعبادة والسياسة.

أما أنواع العنف المستخدم يوميا ضد المرأة منها :[12]

1 - **العنف الجسدي**

2 - **العنف النفسي**

3 - **العنف الجنسي:**

4 - **العنف الاقتصادي:**

5 - **العنف الاجتماعي:** والعنف الاجتماعي الذي تواجهه المرأة يبدأ من توبيخها اجتماعيا أمام الآخرين مرورا بمقاطعتها والتهجم عليها بالتهم الباطلة والملفقة إليها وانتهاء بتقييد حريتها وتجميد أنشطتها بل وحتى قتلها وتصفيتها جسديا لكي لا يكون لها وجود فالأسرة والمجتمع بحجة ارتكابها لممارسات وأعمال تخل بسمعة الأسرة ومكانتها في المجتمع وشرف والدها وزوجها وأخواتها ،هو نوع من العنف الاجتماعي الذي يدل على أن المرأة هي كائن لا يمكن الوثوق به وتحميله المسؤولية الكبرى في المجتمع طالما أنها كائن مشكوك بأمانته ونزاهته واستقامته اجتماعيا ومن الضروري الابتعاد عنه وتكون الحواجز حوله لكي لا يتطاول على الشرف وكرامة الأسرة والقرابة والمجتمع المحلى .

ثامناً: تصنيف العنف ضد المرأة:

أسباب ضرب الزوج لزوجته:

أولاً - أسباب تتعلق بالزوج: [13]

1 - الفهم الخاطئ لقوله تعالى: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ سورة النساء الآية (34)

2 - التربية الخاطئة التي يتلقاها الزوج من بيئته ومجتمعه وأسرته والتي تصور له بأن في ضرب الزوجة إصلاحا لها، أو أن ضرب الزوجة يرتبط بإثبات الرجولة وفرض الهيبة، وأن استخدام الضرب سيجعل المرأة أكثر طاعة للزوج وتنفيذا لأوامره.

3 - تفريغ الانفعالات التي يشعر بها الزوج في حياته اليومية، مثل الغضب والضغط الذي يلاقيه في المجتمع، وخاصة من رؤساء العمل.

4 - الغيرة التي هي انفعال مركب من حب التملك والشعور بالغضب، وتعاني الكثير من النساء مما يعرف بغيرة الزوج العمياء التي يراها هو دليل محبة بينما هي تراها دليل شك وعدم ثقة.

5 - التأثير بما تعرضه وسائل الإعلام من مشاهد تشجع على العنف.

ثانياً: أسباب تتعلق بالزوجة :[14]

- الجهل بالأحكام الشرعية التي تشمل المعرفة بحقوق الزوج والتي من بينها: الطاعة، وحفظ المال والعرض والأولاد، والأعراف بالفضل وتلبية حاجات الزوج الجنسية ما لم يوجد مانع آخر مثل المرض أو التعب أو الإرهاق وما إلى ذلك.
- سوء اختيار الزوج، حيث أثبتت الدراسات أن حسن اختيار الزوج يؤدي إلى حسن التوافق الوجداني والجنسي بين الزوجين، كما يؤدي إلى حصول الثقة والاحترام المتبادلين بينهم، الأمر الذي يؤدي بالزوجة إلى عدم استقرار زوجها بالشكل الذي يؤدي إلى ممارسة العنف ضدها.
- استهانة الزوجة بزوجها والتقليل من شأنه، ومجادلته وتحقير أفكاره وانتقاد تصرفاته، وخاصة أمام الناس، مما يثير سخرية الحاضرين من جهة، ويؤدى إلى إحساس الزوج بالدونية من جهة أخرى، ويدفع بالانتقام من زوجته بشكل عنيف، محاولة منه لرد واسترداد الكرامة المهانة.

1 - المعتقدات الشاذة للزوجة التي تعتقد أنها بمعاناتها لزوجها تثبت ذاتها واستقلاليتها، مما يثير حفيظة الزوج ضد زوجته في محاولة منه للرد على مزاعمها بشكل عملي.

آثار العنف ضد المرأة:

1 - **الآثار النفسية: تتمثل فيما يلي:**

- فقدان المرأة لثقتها بنفسها، وكذلك احترامها لنفسها.
- شعور المرأة بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها.
- إحساسها بالإحباط والكآبة.
- إحساسها بالعجز.
- إحساسها بالإذلال والمهانة.
- عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي.
- اضطراب في الصحة النفسية.
- فقدان الإحساس بالمبادرة والمبادئ واتخاذ القرار.

2 - **الآثار الاجتماعية:**

تعتبر هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على المرأة، ولا نبالغ إذا ما قلنا الأخطر والأبرز، ويمكن أبرز أهم وأخطر هذه الآثار هي:

- التفكك الأسرى وسوء اضطراب العلاقات بين أهل الزوج وأهل الزوجة.
- تسرب الأبناء من المدارس.
- جنوح أبناء الأسرة التي يسودها العنف.
- العدوانية والعنف لدى الأسرة التي يسودها العنف.

3 - الآثار الاقتصادية:

يرى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية أن الوضع الإنساني الذي تعيشه المرأة في المجتمع، سواء المجتمعات العربية أم الغربية على حد السواء، ما هو إلا نتائج لوضعها الاقتصادي السيء الذي لا يكاد يكون المسؤول عن جميع أوضاعها الأخرى (الاجتماعية والسياسية والنفسية).

و أيضا من آثار العنف ضد المرأة فيما يلى :

كيفية مواجهة العنف ضد المرأة:

- تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية السمحة (القران الكريم).
- تقديم برامج إعلامية تستهدف خلق الوعي لدى الأفراد بالعنف ومظاهره وآثاره والوقاية منه.
- ضرورة تغيير المفاهيم السلبية والأدوار التقليدية التي تعكسها وسائل الإعلام للمرأة.
- دعوة رجال الدين وخطباء المساجد والوعاظ ورجال الإصلاح إلى القيام بدورهم الديني والمجتمعي فيما يتعلق بمناهضة العنف بكل سلبياته.
- عمل برامج إذاعية وتلفزيونية تبرز هذه الظاهرة وتحاول إيجاد حلول لها.

تاسعاً: الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة ودورها في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة :

مفاهيم الأسرة والعلاج الأسرى :

1 : مفهوم الأسرة:

يقصد بها: «الجماعة الأولية التي ينشأ فيه الفرد نتيجة الزواج أو التبني أو صلة الدم وتكون المسؤولية الأولى لهذه الجماعة هي التنشئة الاجتماعية الأولى وتشغل الأسرة عادة مسكنا واحدا »[15]

2 : مفهوم العلاج الأسرى :

يقصد بالعلاج الأسرى: نمط من أنماط العلاج وفيه يوجه الاهتمام إلى الأسرة برمتها

أكثر من كونه نحو فرد معين من أفرادها وبذلك هو كلى أو شمولي .

وإذا نظرنا إلى هذا التعريف سوف نجده تناول مجال هذا النوع من العلاج وحدد هذا الإطار هو الأسرة دون الإشارة إلى أهداف أو تكتيكات أو مناهج تستخدم فيه.

3: مفهوم المشكلة الأسرية :

عرفها **عاطف غيث** فيرى «أن المشكلة الأسرية هي أن وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كلا مع الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة بل يشتمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما « .[16]

أما **محمد شريف صقر**: « فيرى أن المشكلة الأسرية هي حالة ظروف تعانى فيها الأسرة أو أحد أفرادها من مشقات معينة نتيجة التفاعل بين العوامل الذاتية والبيئة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اضطرابات في بناء الأسرة ووظيفتها فيحول بين قيامها بواجباتها الأساسية.[17]

أهداف العلاج الأسرى :

في البداية يجب أن أوضح أن عملنا مع الأسر يستهدف تحقيق ما يلى :

1 – العمل على مساعدة الأسرة على كشف ومعرفة نقاط الضعف التي تؤثر في علاقات وتفاعلات الأسرة كنسق اجتماعي.

2 – العمل على تقوية القيم الإيجابية للأسرة ومساعدتها على تدعيم قواعد الأسرة وحدودها التي تحقق التوازن والاستقرار في الأسرة.

3 – مساعدة الأسرة وأعضائها على ترك وإهمال القيم والجوانب السلبية.

4 – مساعدة الأسرة على رفع مستوى أدائها الاجتماعي.

5 – العمل على تحقيق التوازن والتماسك في العلاقات بين أعضاء الأسرة.

6 – مساعدة الافراد داخل الأسرة الذين لديهم مشكلات والتي تحتاج العمل معهم كأفراد لحل مشاكلهم.

خدمة الفرد في المجال الأسرى :

تهدف خدمة الفرد الأسرية إلى العمل على تماسك الأسرة وإسعادها لأنها الوحدة الأساسية في كل نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي، حيث يرى المهتمون بدراسة العلوم

الإنسانية والاجتماعية أن حياة الأسرة حياة سعيدة متكاملة أساس للمجتمع الصالح وضرورة لتكوين العلاقات الإنسانية السليمة والمجتمع والعالم أجمع.

دور خدمة الفرد في المجال الأسرى :

فيما يلي عرض سريع لأدوار خدمة الفرد بأهداف ثلاثة في المجال الأسرى :

أ - خدمة الفرد العلاجية :

خدمة الفرد العلاجية في المجال الأسرى تمارس في المؤسسات الاجتماعية لرعاية الأسرة التي أعدت خصيصا لمساعدة أفراد الأسرة الذين تواجههم مشكلات تعوق أدائهم لوظائفهم الاجتماعية ويتقدمون لطلب المعونة والعون والمساعدة .

ب - خدمة الفرد الوقائية :

من أمثلة الخدمات الوقائية استثمار الطاقات والإمكانيات الأسرية وتأهيلها.

ج - خدمة الفرد الإنمائية :

وتسعى إلى إنماء المجتمع عن طريق إنماء أفرادها فهي تنمى القيم والاتجاهات وتنمي الأخلاق والقدرات وتكسب الخبرات وتنمي المهارات وتنمي العلاقات والمعارف وإذا نجحت خدمة الفرد الإنمائية فستنجح خدمة الفرد الوقائية والعلاجية.

خدمة الجماعة في المجال الأسرى :

تناولت خدمة الجماعة في المجال الأسرى باعتبارها وحدة المجتمع، وأن جهود الخدمة الاجتماعية يجب أن توجه أساسا بشكل مباشر وغير مباشر. لتشمل كافة الجوانب الوقائية والإنمائية والاستشارية وكذلك التأهيلية.

دور الأخصائي الاجتماعي بالمجال الأسرى :

1 - التعرف على سلوكيات أفراد الأسرة ورغباتهم وحاجاتهم الأساسية وطموحاتهم في الحياة.

2 - توفير الفرص المتعددة لأفراد الأسرة بما يعزز من ثقتهم في استغلال تلك الفرص، كفتح الباب أمام مشاركتهم الاجتماعية، وطرح أفكارهم والتعبير عن مشاعرهم، والكشف عن مواهبهم والتعاون فيما بينهم، وغرس القيم الأخلاقية

3 - تأهيل أفراد الأسرة بالدرجة التي تمكنهم من ترتيب أوضاع بيتهم من جديد عبر تغيير اجتماعي أسري وبناء العلاقات، وفق مفهوم جديد تتحد فيه الإرادة

والعزيمة، وتتزايد فيها أهمية التفاعل فيما بين أفراد الأسرة، من خلال الفريق الأسرى الواحد.

4 - تنفيذ برامج معينة تخدم صغار السن، من حيث ترتيبهم وإعدادهم وتعويضهم عما يفقدونه من أبوة أو أمومة بسبب طلاق والديهم أو اختلافهما.

5 - العمل على وضع الأهـداف والخطط والبرامج التي تعزز مما يعرف بالتوازن الأسرى الذي يهدف إلى تقييم المواقف الأسرية الراهنة.

6 - اتباع نهج وأسلوب خدمة الفرد بالأسرة المتمثل في الدراسة والتشخيص ثم العلاج.

التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمواجهة ظاهرة العنف الأسرى :

بالطبع لا يمكن أن تكون منهجية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية سليمة وقوية ما لم تتكامل طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث متمثلة في خدمة الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع وما لم يتم توظيف آلياتها في علاج الظواهر الاجتماعية الشاذة ومن بينها ظاهرة العنف الأسرى [18].

أ - تستخدم في حالة نقل الفكر إلى العميل بأسلوب مباشر أنها تحتوى كل جوانب الضغط والسلطة إلى جانب تقدير المشاعر.

ب - العلاقة التصحيحية: (وتجمع بين العمل على إزالة التوترات من ناحية إحداث تأثير للشخصية بأسلوب غير مباشر) وتستخدم مع حالات العملاء ومضطربي الشخصية.

1 - التركيز على فكرة المسؤولية الاجتماعية :

دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة :

يجب على أخصائي الخدمة الاجتماعية الإلمام بآلية التعامل مع حالات العنف ضد المرأة والتعاميم الخاصة بها، يجب أن تكون حلقة وصل بين الحالة والطبيب المعالج ولجنة الحماية بالمستشفى، ويقوم الأخصائي الاجتماعي باستقبال حالات التبليغ بوجود عنف من الأقسام الداخلية والخارجية بالمنشأة الصحية ويتمثل دوره فيما يلي: [19]

1 - القيام بدراسة الحالة الاجتماعية مع وضع التوصيات اللازمة.

2 - توثيق وحفظ سجلات الأنظمة واللوائح وبما يحفظ سرية المعلومات.

3 - إجراء دراسات اجتماعية مفصلة عن الوضع الأسرى.

4 – تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة مثل الإحالة إلى لجنة الحماية للشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية.

5 – متابعة الحالة إلى أن تصل إلى مستوى مرضى من الاستقرار النفسي والأسرى والاجتماعي.

6 – تحقيق الهدف العلاجي بجانب الوقائي والتأهيلي.

7 – التعاون مع الجهات المختصة برعاية الأسرة والأطفال لإيجاد حلول تتوافق مع كل أسرة على حدة.

8 – تقوية الوازع الديني والتربية الصحيحة والتأكيد على ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة.

9 – اختيار كل من الزوجين للآخر على أساس صحيح.

10 – اللجوء إلى الحكمين لمنع العنف وعلاجه .

والتوصيات والحلول المقترحة :

أولا : – الحلول المقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة :

1 – تغيير النظرة الدونية للمرأة.

2 – تمكين المرأة وإعطائها الكثير من الفرص التعليمية والوظيفية التي تساعدها للمساهمة في تحسين وضعها.

3 – إنشاء مكاتب استشارات أسرية تساعد في التخفيف من التوتر بين الزوجين.

4 – إنشاء أسر بديلة لإيواء المرأة التي تتعرض للعنف وحمايتها وتوفير الحماية لها ولأولادها.

5 – إدخال مواد جديدة في المناهج الدراسية تهتم بتدريب الطلاب على السيطرة على الغضب وحل المشكلات بطرق سلمية.

6 – وضع قوانين صارمة لحماية المرأة والطفل واعتبار العنف الأسرى جريمة يعاقب عليها القانون.

7 – إنشاء مكاتب خاصة لمتابعة قضايا المرأة في المحاكم الشرعية وإذا لم تكن المرأة مقتدرة ماديا للاستعانة بمحام فيكون من مسؤولية الدولة توكيل المحامي لهم.

8 – إزالة اللوائح التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها كإنسانة ووضع الآليات التي تساعدها على الاستمتاع بحقوقها التي تمنعها منها العادات والتقاليد.

التدخل الاجتماعي في مواجهة العنف ضد المرأة:

لاشك أن وقف العنف ضد المرأة يمثل الهدف الرئيسي من التدخل الاجتماعي ويتم التدخل الاجتماعي لإيقاف العنف ضد المرأة من خلال عدة مراحل ويتضح ذلك فيما يلي:

1 – حماية وتأهيل المرأة المساء معاملتها: ويمثل ذلك جانباً هاما من التدخل الاجتماعي ويكون ذلك من خلال إنشاء مراكز لاستقبال النساء اللواتي يقعن فريسة للعنف الأسرى وإيوائهن مع أطفالهن عندما يتعذر عليهن البقاء في بيوتهن .

2 – عقاب المعتدين من الرجال: في بادئ الأمر كأن ينظر إلى العنف بوصفه مسألة خاصة تحدث في المنزل وتخص الأسرة وهى مكان مقدس له سريته وخصوصيته وبالتالي فإن التدخل الخارجي لا يرحب بيه ولكن تطور الأمر تدريجيا وأصبح العنف في المنزل لم يعد يعامل بوصفه مسألة التدخل من المجتمع إذا دعت الضرورة إلى ذلك حيث أن العنف الأسرى لم تقف أضراره على الأسرة وحدها فحسب بل تمتد آثاره على المجتمع إذ يكلف المجتمع تكاليف باهظة وقد يأتي العنف في صورته القصوى كالقتل ومن ثم لابد من الضرورة التدخل من الشرطة والقضاء وتوقيع العقوبات الشديدة على مرتكبي العنف ضد المرأة.

■ التوصيات العامة

في نهاية هذا البحث يمكن عرض التوصيات التي قد تسهم في زيادة الاهتمام بظاهرة العنف ضد المرأة وذلك من خلال الآتي :

1 – توعية أولياء الأمور بحقوق المرأة وبأهمية عدم التميز بينها وبين أخوتها الذكور في العائلة.

2 – رفع القضايا على المعتدين والإقرار القانوني لجريمة العنف الأسرى كجريمة يعاقب عليها القانون للشخص المعتدي.

3 – إنشاء مكاتب خاصة لمتابعة قضايا المرأة في المحاكم الشرعية.

4 – العمل على تعليم النساء على تطوير وتفعيل خطط للآمان لهن داخل المنزل وخارجه.

5 – إعادة النظر فيما تبثه وسائل الإعلام من ثقافة العنف ضد المرأة.

6 – إنشاء مؤسسات مساندة ومحاكم متخصصة لتقديم المساعدة القانونية والإرشادية

للبناء في حال تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف.

7 - التعاون مع المهن الأخرى ومنظمات حقوق الإنسان في توفير شبكات آمان اجتماعي فعالة كآلية من آليات الحد من العنف ضد المرأة.

8 - تحويل الرجال الذين يعانون من حالات نفسية وميول عدوانية إلى العلاج النفسي بمستشفيات متخصصة.

9 - العناية بالأسرة وأفرادها فهي الخلية الأولى للمجتمع.

10 - فتح مكاتب للاستشارات الأسرية.

■ **المراجع :**

1 - أحمد محمد السنهوري، موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، دار النهضة العربية، ط4، 2000، ص14.

2 - إبراهيم سليمان الرقيب، العنف الأسرى وتأثيره على المرأة، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص113.

3 - أمجد محمد المفتى، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة، غزة، مكتبة الطالب الجامعي، 2017، ص45.

4 - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع والعنف والإرهاب، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص98.

5 - السيد عبدالحميد عطية، هناء حافظ بدوى، الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص143.

6 - بسام رزق، برنامج مقترح من منظور العلاج المتمركز حول العميل في خدمة الفرد لتنمية مهارات توكيد الذات للزوجة المعنفة، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جمعية الأخصائيين الاجتماعيين، 2017.

7 - إبراهيم بيومي مرعي وآخرون، طريقة خدمة الجماعة الأسس، التكتيكات ،المواقف، الرياض، مكتبة الرشيد، 2008، ص14.

8 - الحديدي مؤمن، وهاني جشعان، عوقب العنف ضد المرأة، عمان، الأردن، 2001، ص146،

9 - سهلية محمود بنات، العنف ضد المرأة أسبابه وآثاره وكيفية علاجه، بغداد، دار دجلة للنشر والتوزيع، 1999، ص 208.

10 - طلعت مصطفى السروجي، ميادين الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الفكر، 2008، ص178،

11 - ماهر أبو المعاطى، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2003، ص278.

12 - محمد سيد فهمي، اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح من الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس، أكتوبر، 1998.

13 - رشاد أحمد علي، التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لزيادة مشاركة الشباب في تنمية المجتمعات المحلية، نقلا عن فؤاد أحمد حطب، علم النفس التربوي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1998، ص87.

14 - عبد الفتاح عثمان، الخدمة الاجتماعية للمسنين من المنظور الشمولي المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2009، ص180.

15 - فخرية ناصر القحطانى، العنف من وجهة نظر الرجل، الرياض، جامعة الملك سعود.

16 - محمد مسفر القرني، العلاج الأسرى ومواجهة الخلافات الأسرية، الرياض، مكتبة الرشيد، 1983، ص98،

17 - محمود سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، دار ومكتبة الإسراء، ط الأولى، 2006.

18 - ماهر أبو المعاطى، مرجع سابق، ص 98.